The Impact and Regulatory Challenges of Artificial Intelligence on Employment Dynamics and Unemployment Mitigation: "The Legal Profession as a Case Study[#]"

Dr. Abd AL- Rahman Ben Mohammad Al-Zeer [(1)*]

(1) Researcher In the Law Department at Saudi Electronic University..

Received: 1/2/2026
Accepted: 10/5/2026
Published: 23/7/2026

* *Corresponding Author:*
Dr.a.m.alzeer@gmail.com

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.1898

Abstract

This study examines the impact of artificial intelligence on the legal labor market in the Kingdom of Saudi Arabia within the context of the ongoing digital transformation aligned with the objectives of Saudi Vision 2030. It addresses the central question of whether artificial intelligence constitutes a threat to the legal profession or an opportunity for its structural advancement.

Adopting a descriptive-analytical approach, the study explores the automation of routine legal tasks, while highlighting the emergence of specialized roles that require integrated legal and technological competencies. It further analyzes the legal challenges concerning liability for intelligent systems and the evidentiary value of AI-generated outputs, in addition to related ethical, professional, and economic challenges.

The study concludes that artificial intelligence does not eliminate the role of lawyers; rather, it reshapes the profession toward higher-value analytical and strategic functions provided that developing professional qualification and enhancing technical partnership as well as building a disciplined systematic framework that could achieve the balance between innovation and justice guarantee.

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

- Artificial Intelligence
- Legal Task Automation
- Legal–Technological Skills
- Structural Transformation of the Legal Labor Market

الآثار والتحديات التي يثيرها الذكاء الاصطناعي على فرص العمل ومكافحة البطالة - المحاماة أنموذجا

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الزير [1]

(1) باحث، كلية القانون – الجامعة السعودية الإلكترونية .

ملخص

يتناول البحث أثر الذكاء الاصطناعي على سوق العمل القانوني في المملكة العربية السعودية في ضوء التحول الرقمي المتسارع المتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويبحث ما إذا كان يمثل تهديدًا لمهنة المحاماة أم فرصة لتطويرها. ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تأثير الأتمتة على المهام القانونية الروتينية، مقابل نشوء وظائف نوعية جديدة تتطلب مهارات قانونية–تقنية متقدمة. كما يناقش التحديات القانونية المرتبطة بالمسؤولية وحجية المخرجات الذكية، والتحديات الأخلاقية والمهنية والاقتصادية المصاحبة. ويخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي دور المحامي، بل يعيد تشكيله نحو أدوار تحليلية واستراتيجية أعلى قيمة، شريطة تطوير التأهيل المهني، وتعزيز الشراكة التقنية، وبناء إطار تنظيمي منضبط يحقق التوازن بين الابتكار وضمانات العدالة .

- الذكاء الاصطناعي
- أتمتة المهام القانونية
- المهارات القانونية–التقنية
- التحول البنيوي لسوق العمل القانوني

□

المقدمة.

المتابع للذكاء الاصطناعي يشعر بتأثيره بشكل متزايد على القطاع القانوني؛ حيث أصبحت البرمجيات القانونية قادرة على تحليل القضايا وصياغة العقود وتقديم الاستشارات القانونية.

أهمية البحث:

ولعلي من خلال هذه الدراسة أحدد مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على فرص العمل في مجال المحاماة في المملكة العربية السعودية، وتقييم مدى تأثر المهنة بالأتمتة القانونية.

إشكالية البحث:

أصبح الذكاء الاصطناعي مزاحماً لكافة المهن والأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية، ونتساءل إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على فرص العمل في مجال المحاماة في المملكة العربية السعودية؟

وهل يمثل الذكاء الاصطناعي تهديدًا للوظائف القانونية أم فرصة لتطوير المهنة؟

خطة البحث:

المبحث الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل القانوني في السعودية.

أولًا: الوظائف القانونية المتأثرة بالذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: الفرص الوظيفية الجديدة في ظل الذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة النظام القضائي.

المبحث الثاني: التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة في السعودية

أولًا: التحديات القانونية:

ثانيًا: التحديات الأخلاقية والمهنية

ثالثًا: التحديات الاقتصادية والمهنية.

المبحث الثالث :آلية وخطوات التكيف مع التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي .

أولًا: تطوير المهارات القانونية والتقنية للمحامين

ثانيًا: تعزيز الشراكة بين المحامين والتكنولوجيا.

ثالثًا: وضع وتنظيم السياسات والتشريعات الداعمة للمواءمة .

المبحث الرابع: التحديات والحلول لمواجهة البطالة:

أولًا: تحديات تأهيل المحامين في ظل التحولات التكنولوجية.

ثانيًا: سياسات الحكومات والشركات لمواجهة البطالة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: استراتيجيات تحسين سوق عمل المحاماة، كالتدريب والتعليم المستمر.

- الخاتمة.
- التوصيات.

مبحث تمهيدي

مفهوم الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

اتجه الإنسان إلى التفكير لابتكار طرق جديدة لحفظ المعلومات ونقل المعارف والخبرات من العنصر البشري، وصولاً إلى شيء يحاكيه العقل الإنساني، ويصبح شريكًا له في التفكير والتعلم، ويستطيع المتابعة بمسايرة هذه المعلومات[1]، وأصبح هذا التحول ملحًا باللجوء إلى أنظمة حديثة قادرة على استيعاب هذه المعارف وتطويرها؛ وهنا برزت فكرة الذكاء الاصطناعي لتسهل على الإنسان حياته، وتقوم بالأعمال التي يعجز هو نفسه عن القيام بها[2].

إن مجال الذكاء الاصطناعي هو محاكاة الذكاء الإنساني Human intelligence ودراسة قدراته العقلية[3]، فمن أهم الأسباب لدراسة الذكاء الاصطناعي هو محاولة الفهم لعمليات العقل البشري، بطريقة تبتعد عن علم الفلسفة وعلم النفس والتي تعنى بدورها أيضًا بالعقل البشري، فعلم الذكاء الاصطناعي يُعنى فيه بفهم هذا الذكاء[4].

---

(1) انظر: د. زياد عبد الكريم القاضي. مقدمة في الذكاء الاصطناعي. ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان. الأردن. 2010م. ص20. وكذلك يراجع: د. كيفن واريك، أساسيات الذكاء الاصطناعي.

(2) انظر: د. ألان بونيه. الذكاء الاصطناعي. واقعه ومستقبله. ترجمة: علي صبري فرغلي. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. العدد 172. أبريل 1993م، ص13-11.

(3) انظر: د. عبد اللّٰه موسى، د. أحمد حبيب بلال. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، مرجع سابق.

(4) انظر: د حسين طياوي بحبوح. د. هيثم صديق الحسن، الكافي من الذكاء الاصطناعي، ط1، مكتبة الرشد، الرياض. 1428 هـ. ص16. د زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الاصطناعي. مرجع سابق، ص21 .20.

إضافة إلى أن برامج الذكاء الاصطناعي مفيدة في عدة مجالات في حياتنا التي يغلب عليها الآن العمليات الرقمية، ولها تأثير بالغ في حياتنا اليومية، ونظرًا لاتساع تطبيقات الذكاء الاصطناعي artificial intelligenceفي كافة المجالات؛ سواء الطب والتشريح وعلم الجينات والتعليم والعمل الشرطي والمجال القانوني والفضاء الخارجي وغيرها، وإزاء هذه الأهمية الكبرى للذكاء الاصطناعي كان لا بد من تسليط الضوء على تعريفه وأهميته وخصائصه.

تعريف الذكاء الاصطناعي:

مصطلح الذكاء الاصطناعي مكون من كلمتين هما: الذكاء والاصطناعي، وينبغي تعريف كلّ منهما على حدة، وفق الآتي:

أ- تعريف الذكاء الاصطناعي لغة:

الذكاء لغةً: (يقال: ذكا يذكو ذكاء، وذكو فهو ذكي، ذكَت النار تذكو ذكوًا وذكًا، مقصور، واستذكَت، أي: اشتدَّ لهبها واشتعلت، والذكاء هو: حدة الفؤاد وسرعة الفطنة[1].

والاصطناعي لغةً هو (ما كان مصنوعًا، وغير طبيعي).

ب- تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحًا:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالذكاء الاصطناعي في الأوساط الأكاديمية والصناعية والمؤسسات التعليمية فإنه لا يوجد تعريف موحد لما ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي بالفعل[2].

ونستعرض هنا بعضًا من التعريفات التي أطلقت على الذكاء الاصطناعي منها:

- يُعرف الذكاء الاصطناعي: بأنه علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية.[3]

---

(1) انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (باب الواو والياء من المعتل - فصل الذال المعجمة) 14/287.

(2) S.Samoili, M.López Cobo, E. Gómez, G.De Prato, F. Martinez-Plumed and B.Deliperev, Al watch. European Union: Joint Research Centre, 2020, p7.

(3) انظر: عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص7

– وعُرف بأنه جزء من علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية، تلك الأنظمة التي تمتلك الخصائص المرتبطة بالذكاء واتخاذ القرار، والمشابهة لدرجة ما للسلوك البشري فيما يخص اللغات والتعلم والتفكير وحل المشاكل[1].

– وفي تعريف آخر: "هو العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهامًا تتطلب قدرًا من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان[2]".

– ويُعرف بأنه ذلك الفرع من علوم الحاسب (Computer Science) الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة وذلك بدلاً من الإنسان.[3]

–وعرف بأنه العلم المعني بجعل الحاسبات الآلية تقوم بمهام مشابهة وبشكل تقريبي – لعمليات الذكاء البشرية، ومنها التعلم، والاستنباط، واتخاذ القرارات.

كما تم تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب وإظهار كما لو أن إنسانًا هو الذي يقوم بالإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل المستجوِب "

وعرفه Elaine rich بأنه "دراسة لجعل أجهزة الكمبيوتر تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بطريقة أفضل"

كما عرفه Buchanan and Shortcliffe مركزين على الاختلاف في تقنيات البرمجة المستخدمة في الذكاء الاصطناعي بأنه "فرع من علوم الكمبيوتر يتعامل مع الرموز والطرق غير الحسابية لحل المشكلة.

---

(1) انظر: د. بشير علي عرنوس، الذكاء الاصطناعي. مرجع سابق، ص9.

(2) انظر: د. ثائر عم. محمود. د. صادق فليح عطيات. مقدمة في الذكاء الاصطناعي. ط1. مكتبة المجتمع العربي، عمان، 1426هـ، ص9.

(3) انظر: د.محمد على الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل. مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث. القاهرة، 1996م

وعرفه Marvin Lee Minsky بأنه بناء برامج الكمبيوتر التي تنخرط في المهام التي يقوم بها البشر بشكل مرضي؛ لأنها تتطلب عمليات عقلية عالية المستوى مثل: الإدراك الحسي "التعلم وتنظيم الذاكرة والتفكير النقدي"

وعرفه John McCarthy بأنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية خاصة، وفي المقابل يعرفه كور زويل وهو من أشهر الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي بأنه "فن تصنيع الآلات القادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء مثلما يقوم بها الإنسان"

ويخلص الباحث إلى القول: إن غالبية التعريفات السابقة تركز على الجانب الفني لعلم الذكاء الاصطناعي.

وعلى هذا الأساس فإن الذكاء الاصطناعي بصفة عامة هو الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب.

ومن خلال الدراسة المتأنية والمتعمقة لمفاهيم الذكاء الاصطناعي السابقة، فإنه يمكن للباحث صياغة مفهوم الذكاء الاصطناعي فيما يلي:

العلم الذي يسعى لتحويل الأجهزة من فكر جامد إلى عقل بشري متيقظ؛ فهو العلم الذي يسعى لنقل الذكاء البشري للأجهزة والبرمجيات، بمعنى تزويد الحاسب الآلي ببرامج وإمكانيات تشبه ذكاء البشر، وذلك لتزويد الحاسب بالقدرة على القيام بعمليات ذكية.

خصائص الذكاء الاصطناعي:

يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تميزه عن غيره من صور الذكاء الإنساني، نتناولها فيما يلي:

أولًا: يتميز بكفاءة عالية ودقة متناهية:

حيث يعمل لفترات طويلة دون الشعور بالملل أو التعب بالإضافة إلى أنه يتميز بكفاءة عالية في إدارة البيانات، ولكن من أهم سلبياته أنه ليس لديه القدرة على التفكير، وأنه يعتمد في الأساس على صحة ما يدخل فيه من برامج مصممة له[1].

---

[1] انظر: انظر: د.عبدالله سعيد عبدالله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي، الطبعة الأولى 2021م، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية للنشر التوزيع، الإمارات، ص28.

ثانيًا: القدرة على الاستدلال والاستنتاج:

وعلى الرغم من أن الاستنتاج يعد من أبسط صور العمليات التي يقوم بها العقل البشري إلا أنه يُعد من إنجازات العلماء في مجال الذكاء الاصطناعي. وهناك أيضًا القدرة على التمثيل الرمزي، والبحث التجريبي، والقدرة على تمثيل المعرفة، والقدرة على التعامل مع البيانات المتضاربة، والقدرة على التعلم، وأخيرًا الإدراك والذي يُعد من أعقد صور الذكاء الطبيعي التي يحاول علماء الذكاء الاصطناعي تحقيقها[1].

ثالثاً: الاستقلالية في التنفيذ الآلي للذكاء الاصطناعي:

نحن أمام ذكاء اصطناعي يعتبر بشكل أساسي كشيء، لكنه يتمتع باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يكون اتخاذ القرار مخصصًا للإنسان أو الحيوان فقط.

وبالتالي سينتج عن هذا التفرد تعقيد تصنيف الذكاء الاصطناعي وفقاً للفئات القانونية التقليدية، بالإضافة إلى أن عدم القدرة على التنبؤ سيؤثر بلا شك على طرق المسؤولية التي يمكن تكييفها على حقيقة الذكاء الاصطناعي[2].

---

[1] انظر: د. محسن محمد الخباني، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى 2023، دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية النشر التوزيع الإمارات، دبي، ص 69

[2] انظر: د.عبدالله سعيد عبدالله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي، الطبعة الأولى 2021م، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية للنشر التوزيع، الإمارات، ص28.

المبحث الأول
تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل

المتأمل والقارئ لمستقبل للذكاء الاصطناعي ومدى تأثيره على سوق العمل، وإلى أي مدى يمكن أن يزاحمه الذكاء الاصطناعي في الوظائف والمهن التي يستوعبها سوق العمل حاليًا من الوظائف المهنية التقليدية النمطية والتي لا تحتاج لمزيد من الخبرة التقنية سيقل الطلب عليها، بل ستدفن وتصبح أثرًا بعد عين، وستنهض على ركامها وظائف مهنية عالية تنطلق من فهم التقنية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوظيفيه في كافة المهن والتخصصات وسائر القطاعات، وبالتالي ستتقادم نصف المهارات الموجودة عند الناس وتصبح قديمة خلال زمن قصير.

ولأجل هذا نستخلص أهمية الذكاء الاصطناعي ووظائفه من خلال العناصر التالية:

- الحفاظ على المخزون المعرفي والخبرات البشرية المتراكمة بنقلها وقولبتها عبر الآلات الذكية
- تسهيل وصول العنصر البشري إلى لغة الإنسان الافتراضي وكيفية التعامل معه عوضًا عن لغة البرمجة الحاسوبية، وهذا بدوره يجعل الآلات متوافرة لدى الجميع.
- المساهمة في التحليل والتنبؤ والقدرة على التشخيص الدقيق وتحديد مكمن الإشكال وآلية العلاج بالاستشارات القانونية.
- المساهمة في تكوين الرأي واتخاذ القرار نظرًا لما يتمتع به من استقلالية تامة ونظرة موضوعيه مجردة.

أولًا: الوظائف القانونية المتأثرة بالذكاء الاصطناعي:

يشهد القطاع القانوني في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً ومتسارعاً بسبب التكنولوجيا الحديثة وتداعيات الذكاء الاصطناعي خاصة في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، والتي تحفز على التحول الرقمي وزيادة الكفاءة، ومن أبرز الوظائف القانونية المتأثرة بالذكاء الاصطناعي:

– **الباحث القانوني:** الذكاء الاصطناعي له دور فعّال في عملية البحث في العلوم القانونية والسوابق القضائية، وهو بهذا يساعد الباحث، ولا يستغني الذكاء الاصطناعي عن توجيه وتمكين أدوات البحث من الوصول للمعلومة المطلوبة عن طريق العقل البشري.

– **المستشار القانوني:** يساهم الذكاء الاصطناعي في توجيه المستشار للوصول للمعلومة المطلوبة بشكل دقيق، سواء في مراجعة العقود وصياغتها أو في إعداد وتكوين الرأي القانوني حيال الموضوع محل الاستشارة، وقد زاحم الذكاء الاصطناعي العقل البشري في هذه الوظيفة.

– **أخصائي الامتثال والمراجع الداخلي: من** الوظائف الأساسية التي تقوم على حوكمة الشركات ومراقبة المعاملات المالية؛ فمع التوسع في استخدام الحوكمة في الذكاء الاصطناعي ستتقلص هذه الوظائف الروتينية، ويحل محلها الوظائف التي تحتاج إلى أعمال ذات قيمة مضافة.

– **الترجمة القانونية:** أصبحت البرامج وأدوات الترجمة تنافس المترجم القانوني، وبالذات في ترجمة العقود والاتفاقيات المحلية والدولية لكنها تحتاج للمراجع المختص الذي يتولى مراجعتها وتدقيقها تدقيقاً سليماً خالياً من القصور أو الغموض.

وخلاصة القول يرى الباحث أن هذه الوظائف لا تلغى باستخدام الذكاء الاصطناعي، وإنما سيعيد تشكيلها وسيسلط الضوء على المهارات الجديدة والأعمال التي تحتاج إلى قيمة مضافة أعلى كالتحليل الاستراتيجي أو تحليل ودراسة الاستشارات المعقدة.

ثانيًا: الفرص الوظيفية الجديدة في ظل الذكاء الاصطناعي:

- المتأمل لنظرة المختصين في الذكاء الاصطناعي يستنتج أنهم يصنفون إلى فريقين:

الفريق الأول: يؤمن بأن الذكاء الاصطناعي سيولد فرصًا أكثر ومساحة أوسع من الوظائف والمهن، وسيكون بيئة جالبة للعمل، ويحقق شعورًا بالرضى الجمعي الهائل.

الفريق الثاني: فريق يوقن بأن مرحلة الذكاء الاصطناعي سينتج عنها حالة من الفوضى والاضطراب، وتولد المخاوف على فرص العمل وزيادة نسبة البطالة في المجتمع نتيجة عدم الحاجة الى هذه الفئة، والاستغناء عنها بالرجل الافتراضي الذي سيؤدي كافة المهام، ويلبي كافة الاحتياجات التي يتولاها العقل البشري[1]، ويري الباحث أن مهنة المحاماة وكافة الخدمات الاستشارية والتنظيمية لهذا القطاع ستولد فرصًا عديدة وآجالًا مديدة متى ما تم توظيف الذكاء الاصطناعي وتوجيهه نحو المهنة التوجيه الأمثل.

هذه العناصر مرتبطة بتطوير المهارات القانونية للمحامين وهي على النحو التالي:

---

[1] انظر: بحث أثر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، د. شعبان إبراهيم، المجلة القانونية مجلة متخصصة في البحوث والدراسات القانونية صفحة 2189.

أولاً: استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني لسرعة الوصول إلى المعلومات والبيانات المرتبطة بالشكل القانوني من السوابق القضائية والنصوص النظامية.

ثانيًا: أتمتة كافة الخدمات القانونية من صياغة العقود وإعداد الاستشارات وصياغتها وكتابة اللوائح وصياغة الاتفاقات.

ثالثًا: الدراسة الأولية واستشراف المستقبل من خلال التحليل التنبؤي للقضايا والموضوعات من خلال القضايا المشابهة ومعرفة ما توصل اليه الحكم القضائي ودراسة القضايا وتحليلها ودراسة جدوى توليها من عدمها، وهذا يساعد المحامي على الاستنارة والتبصر وتصور الموضوع من جميع جوانبه وزواياه[1].

رابعاً: تجويد الخدمات المقدمة للعملاء من حيث الاستعانة بالتقنية وتوظيفها باستخدام الروبوتات من خلال محادثة تلقائية أو الدردشة القانونية في تقديم خدمات الاستشارات القانونية أو تحديد الاتجاهات في صورتها الأولية وتوجيه العملاء قبل الاستشارة المباشرة.

خامساً: توظيف الذكاء الاصطناعي من خلال القيام بالدور الرقابي والكاشف للممارسات والسياسات ومدى التزامها بالنصوص العامة وامتثالها للقوانين والأنظمة.

سادسًا: تحصين البيانات و المعلومات من خلال الذكاء الاصطناعي؛ والعملية القانونية أصبحت معقدة فلم تصبح منحصرة في نطاق معين، بل أصبحت أكثر تعددًا وأكثر تخصصًا، فالشخصية القانونية لم تصبح فقط شخصية طبيعية واعتيادية بل امتدت للشخصية الافتراضية، وقبولها يستلزم الاعتراف بها وبتصرفاتها وتحمل تبعاتها وأخطائها وقصورها؛ وهذا يستدعي حماية كافة البيانات والمعلومات من الاختراقات هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن الاستفادة من البرامج الحديثة في التعرف وكشف المتسللين لهذه البرامج ومحاولة اختراقها، وهذه تسرّع العملية القانونية وتخفف العبء على جهات الضبط للتعرف على المتسبب والوصول إلى الجاني.

ثالثًا: تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة النظام القضائي.

أما بالنسبة لتأثيره على النظام القضائي؛ فمن المتوقع أن يُستخدم الذكاء الاصطناعي لمساعدة القضاة في تحليل القضايا وتقييم الأدلة، وحتى تصدر نتائج دراسة القضايا بناءً على بيانات

[1] انظر: توماس تشاورو بروميتش، الذكاء الاصطناعي والأتمتة والسعي وراء استعادة ما يميزنا نحن البشر، الطبعة الأولى 2024م، مكتبة جرير، ص 139.

سابقة، ومن الأمثلة الملموسة أن الذكاء الاصطناعي سيساهم في تحليل بيانات المتهمين وتحديد احتمالات هروبهم قبل إصدار قرارات الإفراج بكفالة، يشير المحامي" توم جيراردي" إلى أن عدم استخدام المحامين للذكاء الاصطناعي قد يُعتبر في المستقبل تقصيرًا مهنيًا.

ومن المسائل التي مازالت محل مخاوف المسؤولية القانونية، فهل يمكن تحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن الأخطاء القانونية؟ هذا سؤال يحتاج إلى إجابة واضحة من قبل الهيئات التشريعية، وبالذات إذا كانت البيانات المستخدمة في تدريب الذكاء الاصطناعي منحازة، فقد تنتج قرارات غير عادلة، مما يتطلب رقابة صارمة على هذه الأنظمة.

على الرغم من التطور السريع للذكاء الاصطناعي، إلا أن المقال يؤكد أن المهن القانونية ستظل قائمة، خاصة في القضايا المعقدة التي تتطلب مهارات التحليل القانوني العميق والتفاعل البشري، مثل الترافع أمام المحاكم وصياغة الحجج القانونية المقنعة.

وخلاصة القول أن الذكاء الاصطناعي ليس تهديدًا مباشرًا لمهنة المحاماة والقضاء، لكنه سيُحدث تغييرات كبيرة في طبيعة العمل القانوني، وسيؤدي إلى إلغاء بعض الوظائف التقليدية، لكنه في المقابل سيعزز كفاءة العمل القانوني، ويتيح فرصًا جديدة للمحامين والقضاة الذين يستفيدون منه، والمستقبل سيكون للمحامين الذين يستطيعون التكيف مع التكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير مهاراتهم القانونية[1].

أما على مستوى الصعيد المحلي فقد تبنت وزارة العدل السعودية استكمالاً لمنظومة التحول الرقمي فأطلقت وزرارة العدل المحكمة الافتراضية للتنفيذ، وهو المشروع الاستراتيجي الذي يستهدف إنجاز طلبات التنفيذ من بداية تقديم الطلب حتى إصدار القرارات ورفعها بشكل آلي ودون تدخل بشري وبإشراف قضائي مباشر لضمان سرعة تنفيذ الإجراءات وضمان جودة العملية القضائية[2]

---

[1] انظر: مقال تأثير الذكاء الاصطناعي على المحاماة والقضاء على موقع الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم في 2021/08/10م https://iamaeg.net/ar/publications/articles/the-impact-of-artificial-intelligence-on-the-legal-profession-and-the-judiciary

[2] انظر: موقع وزارة العدل https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx

المبحث الثاني
التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة في السعودية

أولًا: التحديات القانونية:

- التغذية المضللة لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

تعتبر البيانات المضللة والمعلومات المغلوطة أو المتحيزة في أنظمة المراقبة بالذكاء الاصطناعي خطراً على القرارات الحساسة والإجراءات القانونية كالأمن السيبراني – التحقيقات الجنائية)؛ مما قد يؤدي إلى مغالطات قانونية وتكييف خاطئ وإهمال للنصوص وتعدٍ على الحقوق وخرقٍ لحق الخصوصية؛ وهذه تتولد من خلال تصرفات ينتج عنها المخالفة الصريحة لتطبيق نص القانون وتنفيذه، وتأتي على صور عدة:

- إدخال بيانات مغلوطة أو منحازة عمداً؛ سواء من المستخدم أو من مطور النظام أو مزود البيانات لخداع النظام، مثل تزوير الأدلة الرقمية أو تشويه بيانات التعرف على الوجه.
- الهجمات العدائية من خلال تعديل البيانات بطرق غير ملحوظة لغير المختصين، لكنها تربك خوارزميات الذكاء الاصطناعي؛ ومن شواهد ذلك ما حصل في مايو ٢٠١٠م؛ حيث وقعت أخطاء ترميزية في أنظمة التداول المالية المستقلة، مما تسبب في "انهيار مفاجئ" دمر تريليون دولار من قيمة سوق الأوراق المالية في غضون دقائق قليلة[1].
- التحيز في البيانات والمعلومات الأصلية مما ينتج عنه قرارات منحازة ضد فئات معينة؛ كتصنيف بعض الدول لفئة السود وجعلهم من فئة عالية الخطورة في الإجرام[2].

وهذه الممارسات تعتبر منعطفاً خطراً يصعب تجاوزه، ومضيقاً يصعب المرور من خلاله إلا من قبل محام متمرس ومدرك للأبعاد والتحديات التي يلقيها الذكاء الاصطناعي على المحامين المتميزين الذين يدركون حجم المتغيرات والتطورات الرقمية وقدرتها على تزوير البيانات المدخلة بقصد التضليل ،أو تدبير الهجمات الإلكترونية واختراق الأنظمة والتأثير على نتائجه بطريقة غير مشروعه، والقدرة على توظيف النصوص النظامية المجرمة لهذه الممارسات المخالفة والهجمات

---

(1) انظر: خالد العوام، الذكاء الاصطناعي مستقبل تصنعه الآلة، الطبعة الأولى 2023، ص 88

(2) انظر: توماس تشاورو بروميتش، الذكاء الاصطناعي والأتمتة والسعي وراء استعادة ما يميزنا نحن البشر، الطبعة الأولى 2024م، مكتبة جرير، ص 66.

المدروسة، ومحاولة استحداث الأنظمة واللوائح التي تحدد معايير دقيقة ومن خلال شفافية الأنظمة الذكية ومساءلة المنشآت التجارية والاستثمارية المحلية والدولية حول الممارسات الخاطئة التي ينشأ عنها أخطاء قانونية أو تعسف في استعمال سلطتها وفرض رقابتها على أنظمتها الذكية وبياناتها المستخدمة في الذكاء الاصطناعي.

– توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات التجسس والتتبع.

تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في التجسس غير القانوني على الأفراد أو الكيانات، عبر تتبع الأنماط السلوكية واختراق الخصوصية بواسطة أدوات التعرف على الوجه أو تحليل البيانات الشخصية. [1].

– قد تنفذ هذه الانتهاكات من قبل جهات حكومية أو خاصة، مما يهدد الأمن المعلوماتي والحقوق الفردية، وهذه التحديات تبرز التطور في أساليب التجسس باستخدام الذكاء الاصطناعي وعدم مجاراة التشريعات الرقمية لهذا التطور المتسارع والمتجدد، وتجعل مسألة إسناد الضرر إلى مسببه معقداً وغامضاً في انتهاك حق الخصوصية.

من هنا تتولد الفرص للمحامين من خلال مشاركتهم في الإجراءات الوقائية والعلاجية والتكامل فيما بينها، وتحفيز المحامين على فهم العملية من منظور قانوني وإدراك تعقيدات الذكاء الاصطناعي والتوعية بتحدياته وملابسته والإلمام بالخطوات الإجرائية للملاحقة القضائية والمطالبة بالتعويض عن كافة الأضرار المادية والمعنوية والاستناد إلى الأنظمة السعودية منها:

– نظام الجرائم المعلوماتية التي تجرم التجسس عبر المادة (3) التي تُعاقب على "التجسس على البيانات دون مسوغ نظامي"[2] – نظام حماية البيانات الشخصية[3]: الذي يُلزم الجهات بجمع البيانات ومعالجتها بشكل قانوني، ويمنع استخدامها دون موافقة.

– نظام الإثبات[1] : الطعن في شرعية الأدلة الرقمية المُكتسبة عبر وسائل غير قانونية.

([1]) انظر: خالد العوام، الذكاء الاصطناعي مستقبل تصنعه الآلة، الطبعة الأولى 2023، ص 89.

[2] انظر: نظام الجرائم المعلوماتية الصادر مرسوم ملكي رقم م/17 بتاريخ 8/3/ 142هـ، قرار مجلس الوزراء رقم 79 بتاريخ 1428/3/7هـ

[3] انظر: نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (98) وتاريخ 1443/2/7هـ.

- التمثيل القانوني لتوجيه الاتهام وتنفيذ العقوبة:

المتتبع للخطوات المتسارعة والقدرات المتتابعة للذكاء الاصطناعي يتساءل هل قرارات الذكاء الاصطناعي وتوصياته تعكس عدالة حقيقة أم مجرد انعكاس لأخطاء الماضي وتكرار لسوابق قضائية غير دقيقة أو نماذج خاطئة خاصة في القضايا الجنائية وما ينتج عنها من إدانة أو إبراء، وهذا الظلم بعينه.

علاوة على ما سبق ذكره عند تجميع الأدلة وتحليل البيانات الضخمة قد يُنتج أنماطاً تستخدم كأدلة، لكنها لا ترقى إلى معايير الإثبات الجنائي (كالدليل القاطع الذي لا يدع مجالاً للشك)؛ وبالتالي قد ينتج عن هذه البيانات خطأ أو قصورٌ فتؤدي إلى إدانة أبرياء أو تبرئة مذنبين) ؛ ومن شواهد ذلك آثار استخدام الروبوتات في القبض على المجرمين أو المخالفين للقانون؛ إذ انتهى حدث إطلاق نار جماعي في الولايات المتحدة بمقتل مطلق النار بقنبلة، مما أدى لانزعاجهم من هذا التطور الجديد الذي أدى على إنفاذ القانون مباشرة دون التحقق من إرادة الفاعل، وهل هو مباشر أو متسبب كالآلة مثلاً؟[2] ....، تساؤلات تحتاج التأمل والتثبت.

يتولد عن ذلك تساؤل تحديد الطرف المسؤول عن القرار الخاطئ عن الذكاء الاصطناعي هل تتحمله الجهة القضائية أو الشركة المطورة للخوارزمية أو مدخل البيانات؟ وهذا تحدي كبير يواجه المحامين المختصين في مخالفات أنظمة الذكاء الاصطناعي والمخاطر المستجدة فيه، ويمكن تجاوزه بتقدير الذكاء الاصطناعي قدره وتحميله القدر الملائم لشخصيته وإمكانياته؛ فبالتالي يقتصر دوره على مساعدة القضاة (كمحلل للبيانات أو مقدم اقتراحات استرشادية) ولا يحل محل الإرادة البشرية في القضاء.

ثانيًا: التحديات الأخلاقية والمهنية:

-الاستعانة بالذكاء الاصطناعي بدلاً من العقل البشري:

[1] انظر: نظام الإثبات الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/43) وتاريخ 1443/5/26هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (283) وتاريخ 1443/5/24هـ.

[2] انظر: د. عبد الله سعيد عبد الله الوالي، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي، الطبعة الأولى 2021م، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية للنشر التوزيع، الإمارات.

بالطبع بعد التحول للأتمتة والاستفادة من خبرات الذكاء الاصطناعي في تجميع المعلومات وتحليل البينات والتنبؤ بمستقبل القضية وفق معطيات قانونية بحتة تجعل دور العقل البشري قاصراً، ولا يمتد إلى إعمال الفكر واتقاد الذهن في عملية التحليل والدراسة[1]، ومعايشة المحامي مع القضية يلقي بظلاله على مشاعره وعواطفه مما يجعله أكثر قدرة وأمكن خبرة ممن استعان بالآلة؛ وهذا بلا شك يقلل من قيمة المحامي كمحلل استراتيجي.

- الانحياز والتأثر بنتائج الذكاء الاصطناعي في الأحكام القضائية:

عند الاستعانة بقدرات الذكاء الاصطناعي في تحليل البينات ودراسة السوابق القضائية والربط بين الوقائع المتشابهة قد يولد تحيزاً لتبني فكرة ولدتها التحيزات العنصرية والقناعات المترسبة المدونة في البيانات التاريخية؛ وهذا تحدٍ كبير أمام المحامين في تعاملهم مع عملاءهم وهز مكانتهم وسمعتهم أمامهم؛ بسبب استناد الدائرة القضائية على تحليل الذكاء الاصطناعي؛ وبالذات إذا قلَّت أو انعدمت البينات التي تقوي موقفه، وتدعم حجته أمام القاضي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القضاء يستأنس بدور الذكاء الاصطناعي، ويستعين به دون الاعتماد عليه[2].

- حماية بيانات العملاء والحفاظ على السرية.

من الإجراءات المتبعة لتقديم الخدمة الاستعانة بالمنصات المختصة، وقد يكون من لوازم استخدامها الاستعانة والاستفادة من البيانات المدخلة، وبالذات في قضايا الأحوال الشخصية أو القضايا الجنائية التي تحتاج لحماية خاصة وسرية تامة؛ فيواجه المحامي تحدياً، وهو ينص في عقوده على الالتزام بمبدأ الخصوصية والسرية لكافة المعلومات والبيانات المسلمة من العميل، ففي حال خرقها أو كشفها عن طريق المنصات القائمة على الذكاء الاصطناعي يُحمّل المحامي

---

[1] انظر: الذكاء الاصطناعي والأتمتة والسعي وراء استعادة ما يميزنا نحن البشر، توماس تشاورو بروميتش، الطبعة الأولى 2024م، ص 138.

[2] انظر: مقال تأثير الذكاء الاصطناعي على المحاماة والقضاء على موقع الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم في 2021/08/10م https://iamaeg.net/ar/publications/articles/the-impact-of-artificial-intelligence-on-the-legal-profession-and-the-judiciary، الذكاء الاصطناعي والأتمتة والسعي وراء استعادة ما يميزنا نحن البشر، توماس تشاورو بروميتش، الطبعة الأولى 2024م، ص 66-67.

المسؤولية عن إخلاله بمسؤوليته المهنية، فيحفزه على التعامل مع منصات تضمن للعميل الحماية وسرية البيانات المدخلة، وأنها مشفرة بشكل كافٍ[1].

فالذكاء الاصطناعي لا يعد الخط النهائي ومقبرة لدفن المحاماة، إنما هو فرصة لتطوير مهارات المهنة والموازنة بين المهارات الإنسانية كالتعاطف والإقناع والإبداع مع إبقاء الذكاء الاصطناعي شريكاً فنياً يُستعان به في إعداد الدراسات الأولية قبل تدخل العقل البشري وإضفاء خبرته وشخصيته على التصورات الأولية للذكاء الاصطناعي، وهنا يحصل التكامل والتظافر بين العقل البشري والذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: التحديات الاقتصادية.

التحديات الاقتصادية على مستوى الدول:

زيادة الفجوة الرقمية والتعاون في توزيع الدخل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويرجع في ذلك لأسباب عدة:

1. ارتفاع التكاليف المطلوبة لإنشاء البنى التقنية وتطوير وتبني هذه التقنيات.
2. انخفاض المحفزات لبناء هذه المشاريع وبالذات هذه الدول التي تعاني من ارتفاع سقف الدين العام.
3. اتساع رقعة العاطلين وارتفاع نسبتها.
4. تدني تكاليف أجور العاملين
5. انخفاض مستويات رأس المال البشري[2].

ومحور الحديث حول الدول المتقدمة، وبالنظر للنجاحات التي حققتها المملكة العربية السعودية في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني يدرك حجم التحول على مستوى كافة القطاعات الحكومية والأهلية ومواكبة المستجدات والمتغيرات ومحاولة اتخاذ خطوات استباقية لحماية البنى التحتية والبيانات الرقمية، ومع هذا هناك تحديات اقتصادية تواجه هذا التحول الرقمي.

---

(1) انظر: الذكاء الاصطناعي والأخلاق"- مركز الملك عبد الله العالمي لأبحاث الذكاء الاصطناعي (KAI): دراسات عربية عن تأثير التكنولوجيا على المجتمع. (https://www.kai.org.sa/)، مقال مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل ص7.

(2) انظر: مقال شعبان إبراهيم، ص 2185.

وبدراسة التحديات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة يمكن حصرها في ثلاث جوانب جوهرية:

- إلغاء الوظائف القانونية التقليدية:

من المتوقع الاستغناء عن الوظائف التقليدية القانونية لتولي الذكاء الاصطناعي دراستها وعرضها وصياغة مسودات العقود بكفاءة؛ وهذا يُحتم على المحامي المهتم تطوير خبراته وتوسيع مداركه وإرفاق حقيبة تخصصية تقنية تخدم الجانب القانوني والتشريعي، وبالذات مع عدم استيعاب التحول الذي نعيشه اليوم.

- تحول طبيعة وأنشطة الاقتصاد:

مع هذ التوسع التقني أصبحت كافة الأنشطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقنية؛ ونتج عن ذلك حاجة ملحة للخبرة القانونية التقنية في هذا المجال، وقد لا يلقي المحامون بالاً لهذا التحول ويغوصون في أداء مهامهم وأعمالهم، وبعد زمن متقدم يشعرون بالغربة، ويصعب عليهم التحول إما لزهدهم أو عدم قدرتهم لمجاراة هذ التحول، وهنا ستنشأ فجوة بين من تقدم وأخذ مكانه من سوق العمل وبين من لايزال في مكانه، ولم يُدرك هذ التحول المتسارع.

- مخاطر احتكار البيانات:

في السابق كانت الدول المتقدمة تُعرف بقوة ترسانتها العسكرية؛ بخلاف واقع اليوم لقد أصبحت الدول تظهر قوتها في امتلاك البيانات واحتكارها كقوة تنافس القوة العسكرية؛ ومن يتحكم في البيانات يتحكم في قرارات السوق واحتكاره.

وبعد عرض لأبرز التحديات سيتولد عن ذلك انسحاب لبعض الوظائف القانونية واندثارها وتحولها للشخص الافتراضي بدلاً من العنصر البشري، وانخفاض في تكاليف الخدمات القانونية المقدمة، وتفاوت في مستوى تقديم الخدمة وفقاً للتطور التقني ومواكبة ثورة الذكاء الاصطناعي[1].

[1] انظر: مقال مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل ص8، مقال شعبان إبراهيم، ص 2221-2222.

المبحث الثالث
آلية وخطوات التكيف مع التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي

أولًا: تطوير المهارات القانونية والتقنية للمحامين:

استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة أصبح ملحاً وبالذات مع التطور السريع والمدهش لآليات الذكاء الاصطناعي، وهناك العديد من الأدوات التي يمكن أن تُحدث تحولًا كبيرًا في المهنة، من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في المحاماة بعدة طرق، منها:

1) **تحليل العقود القانونية:** يمكن للذكاء الاصطناعي مراجعة العقود بكافة صورها وتعدد مجالاتها واكتشاف الثغرات القانونية والمخاطر المحتملة بشكل أسرع، ويبقى مستوى الأداء معلقاً على حجم الخوارزميات التي يمتلكها وعاء الذكاء الاصطناعي؛ فالعقود بطبيعتها متجددة وفق المستجدات والأنشطة التجارية والاستثمارية المحلية والدولية[1].

2) **التنبؤ بنتائج القضايا:** من خلال تحليل آلاف الأحكام السابقة، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم تصورات أولية حول احتمالات نجاح القضايا، ومدى جدواها ونقاط قوتها وضعفها، مما يساعد المحامين في اتخاذ قرارات استراتيجية سريعة، ويستشرف المستقبل من خلال تصور أولي يحفزه على الإقدام أو الإحجام، وهذه المهام يتم توظيفها من خلال ما يعرف بالروبوتات القانونية[2].

3) **البحث القانوني المتقدم:** يمكن للذكاء الاصطناعي البحث في قواعد البيانات القانونية الضخمة بسرعة فائقة، مما يوفر على المحامين وقتًا كبيرًا عند إعداد المذكرات والمرافعات، لكنه

---

[1] انظر: جيري كابلان، الذكاء الاصطناعي ما يحتاج الجميع إلى معرفته، الطبعة الثانية 2023 جمهورية مصر العربية، ص 140.

[2] استخدمت الروبوتات في التحكيم حيث تم تزويد الروبوتات المصنعة حديثًا بنماذج عالية من الذكاء الاصطناعي، وهذا يمكنها من تجميع وتحليل المعلومات المتدفقة عبر القنوات المتعددة. وبالتالي، يجد المتقاضين أنفسهم ماثلون أمام قاضي حقيقي يقرأ أوراق الدعوى، ويحقق فيها، ويصدر حكمه في النهاية. وهذا لا يمثل أي انتهاك للمبادئ القانونية الأساسية على الإطلاق طالما أن الروبوت مبرمج جيدًا بطريقة تناسب وظائف التحكيم. كما أن السمة الرئيسية للتحكيم، بشكل عام، هي المرونة، التي تنتج عن الحرية الكاملة لأطراف التحكيم في التوصل إلى اتفاق التحكيم. لذا يحق لهم أن يقرروا اختيار الروبوتات كمحكمين. وقد طبق هذا النظام في كولومبيا من خلال الروبوت Siareles.

يصطدم باختيار النصوص والأنظمة وتمييز النص المعمل من المهمل أو المنسوخ، وبالذات المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن تشهد تحولاً ملموساً في أنظمتها التشريعية؛ فبالتالي المحامي سيصبح دوره كاشفاً ومدققاً للنصوص التي يقدمها الذكاء الاصطناعي.

4) **المساعدة في إعداد المستندات:** هناك أدوات تتيح إنشاء العقود واللوائح القانونية تلقائيًا بناءً على قوالب معيارية، مما يقلل من الأخطاء ويوفر الوقت.

5) **تحليل الأدلة والوثائق:** يتولى الذكاء الاصطناعي تحليل المستندات القانونية، وفرز الأدلة، وحتى التعرف على الأنماط في قضايا الفساد أو الاحتيال؛ فمثلاً في قضايا الفساد يقوم بفرز المستندات، ثم يقوم بعملية البحث في الأدلة المنتجة والمستندات الجوهرية واستبعاد الأدلة الثانوية، وبالذات في الملفات المكونة من مستندات ووثائق ضخمة، فهو يقوم بتخفيف العبء على المحامي، ويكرس الجهد في مسائل تتوقف على العقل البشري، وبهذا اختصر الوقت والجهد على المحامي وهذه من مكاسب الذكاء الاصطناعي لكونه أصبح شريكاً للمحامي في المهنة ومسانداً له[1].

6) **خدمة العملاء القانونية:** يمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للرد على الاستفسارات الأولية للعملاء من خلال "الشات بوت" القانوني، ويكفي أنه يقدم المشورة الأولية ويوفر على المحامين الوقت؛ في الوقت ذاته قد يغفل المهارات الإنسانية التي يتمتع بها العقل البشري من محاورة العميل ومناقشته ومعايشته الهم وإقناعه بالدور المنشود الذي سيتولاه المحامي في حمايته أو تخفيف الضرر الواقع عليه[2].

7) **إدارة القضايا والملفات:** يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تتبع تقدم القضايا، والتذكير بالمواعيد الهامة، وإدارة سير العمل القانوني بكفاءة، وبالذات مع تعدد القضايا وتشعبها وتعدد مساراتها ما بين إجراءات تنظيمية وإجراءات توفيقية تصالحية وإجراءات قضائية، وهنا يكمن دور المنظم الإلكتروني بتنظيمه وتذكيره ومساعدته على إدارة المهنة باقتدار وكفاءة.

8) **تحليل الامتثال القانوني:** يساهم الذكاء الاصطناعي بمراجعة القوانين واللوائح ومدى توافقها مع النصوص النظامية والخطوات الإجرائية، وهذا بدوره يخفف العبء على المحامي باكتشاف

---

[1] انظر: مقال شعبان إبراهيم، ص 2201.

[2] انظر: خالد العوام، الذكاء الاصطناعي مستقبل تصنعه الآلة، الطبعة الأولى 2023، ص 144.

القصور أو المشاكل التي يتولد عنها فرض جزاءات أو تحمل غرامات نتيجة الإخلال وعدم الامتثال.

ثانيًا: أتمتة إجراءات العمل القانوني:

أتمتة العمليات القانونية تعني استخدام التكنولوجيا لأتمتة المهام الروتينية في المجال القانوني، مثل إدارة القضايا، وتتبع المواعيد النهائية، وأرشفة العقود وفهرسة المستندات، وهذا يهدف إلى تقليل الوقت والجهد المبذولين في هذه العمليات، مما يسمح للمحامين بالتركيز على الجوانب الاستراتيجية للقضايا[1]

السعي في تنظيم برامج إدارة القضايا والشؤون القانونية يحقق مصالح متعددة:

- **تحسن مستوى الأداء:** تساعد الأتمتة في تنظيم المهام الروتينية، مما يقلل من الوقت والجهد المبذولين في إدارة القضايا ومكاتب المحاماة .

- **التقليل من الخلل والقصور:** تقلل الأتمتة من الأخطاء البشرية المحتملة في العمليات القانونية، مما يضمن دقة المعلومات والوثائق.

-**استثمار الوقت:** يمكن للمحامين التركيز على الجوانب الاستراتيجية للقضايا بدلاً من الانشغال بالمهام الإدارية.

-**سرعة الوصول للمعلومة:** تسهل الأتمتة الوصول إلى المستندات والمعلومات القانونية بسرعة وفعالية[2].

كيف يمكن لأتمتة العمليات القانونية أن تكون أكثر كفاءة:

- تنظيم مهام سير العمل: تساعد الأتمتة في تنظيم وتبسيط مهام سير العمل الروتينية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة العامة .

---

[1] نظر: الأتمتة الذكية والقرارات الإدارية بحث مقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات 22-23 مايو 2021م.

[2] د. سلوى حسين حسن رزق، الأتمته الذكية والقرارات الإدارية ص 655، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ومقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناع وتكنولوجيا المعلومات كلية الحقوق – جامعة المنصورة 23-24 مايو 2021م

- تقليل الأخطاء: من خلال تقليل التدخل البشري في العمليات الروتينية، فتنخفض نسبة الأخطاء المحتملة.
- تحسين التواصل: تسهل الأتمتة التواصل بين أعضاء الفريق القانوني، مما يعزز التعاون والفعالية[1].

ويرى الباحث أهمية تحقيق الضمانات القانونية للأمن والخصوصية؛ لكون الأتمتة تتطلب أنظمة قوية لضمان سرية بيانات العملاء، خاصة في بيئات العمل كالمملكة العربية السعودية التي تحكمها أنظمة كنظام حماية البيانات الشخصية ونظام الجرائم المعلوماتية.

ومن العناصر الجوهرية مراعاة الإشكالات القانونية في تغذية الأنظمة بالبيانات؛ كالخطأ في إدخال بيانات قانونية قد يترتب عليه إخلال بحقوق أو تضليل قضائي، فيتولد عن ذلك التحيز وعدم الدقة في تغذية الأنظمة.

يؤخذ بعين الاعتبار التمييز بين أتمتة المهام الإدارية، وأتمتة التحليل القانوني، مثل إعداد المذكرات القانونية أو تقييم المخاطر، والتي تحتاج لرقابة بشرية دقيقة.

وخلاصة القول أن الاستثمار في برامج إدارة القضايا والشؤون القانونية يُعتبر خطوة استراتيجية وفرصة لتحسين الكفاءة ودقة في العمليات القانونية يوازن بين الكفاءة والحفاظ على المعايير المهنية والأخلاقية في العمل القانوني، مما ينعكس إيجابياً على أداء المؤسسات القانونية ورضى العملاء.

---

[1] انظر: مارتن فورد، الذكاء الاصطناعي والروبوتات وكيف ستغيّر كل شيء طبعا الأولى 2022 الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 188-189، مقالة أتمتة قانونية احترافية لتحسين كفاءة المكاتب القانونية على موقع مستند "التقنية الرقمية لإدارة أعمال المحاماة" في يوليو 2024م، مقالة أتمتة إدارة القضايا القانونية: لماذا يعد استثماراً ذكياً على موقع فكرة برمجية لتقنية المعلومات في 31يناير2025م، مارتن فورد، ترجمة ربيع هندي، الذكاء الاصطناعي والروبوتات وكيف ستغير كل شيء، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2022-1443- الشارقة – الامارات العربية المتحدة.

ثالثًا: وضع وتنظيم السياسات والتشريعات الداعمة للمواءمة:

المنظم السعودي تميز في وضع السياسات والتشريعات الداعمة لمواءمة الذكاء الاصطناعي مع الأعمال والمهن واتسم بالبعد التوازني بين التحفيز والتنظيم، ويمكن تلخيص هذا الدور في عدة محاور:

– الرؤية الاستباقية ضمن رؤية السعودية 2030.

–المملكة تبنّت الذكاء الاصطناعي كأحد الممكنات الأساسية للتحول الرقمي

–أُنشئت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لتقود الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناع.

–تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي(NSDAI) ، والتي تهدف إلى جعل المملكة رائدة عالميًا في هذا المجال بحلول عام 2030.

– أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بذراعه التشريعي إدارة البيانات الوطنية جملة من السياسات والتشريعات في الذكاء الاصطناعي، بصفته الجهة التنظيمية والمرجعية الوطنية لإدارة البيانات وحوكمتها ومن ذلك:

– نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه التنفيذية.

–قواعد عمل لجان النظر في مخالفة أحكام نظام حماية البيانات الشخصية ولوائحه.

– قواعد تعيين مسؤول حماية البيانات الشخصية.

– سياسة وضوابط حرية المعلومات.

– سياسة وضوابط البيانات المفتوحة.

– الدليل الاسترشادي لتقويم مخاطر نقل البيانات الشخصية إلى خارج المملكة.

– الدليل الاسترشادي لإعداد وتطوير سياسة الخصوصية.

– الدليل الاسترشادي لتحديد الأدنى من البيانات الشخصية.

– القواعد المنظمة للسجل الوطني لجهات التحكم داخل المملكة.

– دليل إعداد القواعد المشتركة الملزمة لنقل البيانات الشخصية.

– البنود التعاقدية القياسية لنقل البيانات الشخصية.

–الدليل الاسترشادي لإتلاف البيانات الشخصية وإخفاء الهوية والترميز.

– الدليل الاسترشادي لحالات الإفصاح عن البيانات الشخصية.

- الدليل الاسترشادي لسجلات أنشطة معالجة البيانات الشخصية.
- الدليل الإجرائي لمعالجة حوادث تسرب البيانات الشخصية.
- مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضوابطه.

وإضافة إلى هذا وضعت الهيئة أطراً تنظيمية تهدف إلى ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي، دون كبح الابتكار، وتشمل مبادئ أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل العدالة، الشفافية، الخصوصية، والمساءلة[1].

ومن برامجها المتألقة مواءمة الذكاء الاصطناعي مع سوق العمل ؛ حيث تم التركيز على تطوير المهارات البشرية من خلال مبادرات تدريب وتأهيل في مجال الذكاء الاصطناعي، مثل برنامج طويق 1000، لتعزيز جاهزية المهن للتعامل مع التقنية وأخذت على عاتقها ترسيخ فكرة تمكين الذكاء الاصطناعي في المهن لا إحلاله، خصوصًا في المهن القانونية، الصحية، والتعليمية، عبر تبني نماذج مساعدة وليس بديلة، فعلى سبيل المثال، في المجال القانوني، لم يتم حتى الآن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر، لكن هناك توجه لإدماجه في التحليل القانوني، العقود، والتقاضي الإلكتروني، مع الحرص على التحقق من امتثاله لنظام الجرائم المعلوماتية ونظام الإثبات.

ويخلص الباحث إلى أن الذكاء الاصطناعي لا يحل محل المحامي بالكامل، لكنه يعزز كفاءته ويقلل من الوقت المبذول في المهام المتكررة، ويمكن المحامي من التركيز على المهارات الأعلى، مثل الترافع، التفاوض، وصياغة الاستراتيجيات القانونية.

---

[1] انظر: موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
https://www.google.com.sa/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url
ttps://sdaia.gov.sa/&ved=2ahUKEwjGu9ba0siMAxUNgf0HHTu2EYYQh=
AnRHXh7GyTAlCXmn6h6-FnoECA4QAQ&usg=AOvVaw3d

المبحث الرابع
التحديات والحلول لمواجهة البطالة

أولاً: تحديات تأهيل المحامين في ظل التحولات التكنولوجية:

في الآونة الأخيرة زادت المخاوف من تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل وبالأخص فيما يتعلق بمعدلات البطالة، وهذه المخاوف لم تأتِ من فراغ؛ ذلك لأن معدلات الإنفاق العالمي على تطوير الذكاء الاصطناعي في ازدياد مستمر، فبعد أن كان مجموع الاستثمار العالمي في هذا المجال لا يتجاوز ثمان مليارات دولار عام ٢٠١٥م[1]، لكن هذ العدد تجاوز الحد المتصور في الوقت الحالي فقد صرح المتحدثون خلال أعمال القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثانية أن حجم سوق الذكاء الاصطناعي قدر بحوالي ٥٦ مليار دولار في ٢٠٢٠م،الذي نص على أنه من المتوقع أن يصل إلى ١٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م[2].

ومن الدراسات المعاصرة التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقنيات معالجة المعلومات، إلى إحداث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال خلال السنوات الخمس المقبلة. يتوقع التقرير أن تسهم هذه التقنيات في إنشاء 170 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030، مع إلغاء 92 مليون وظيفة، مما ينتج عنه صافي زيادة قدرها 78 مليون وظيفة[3].

ويشير التقرير إلى أن العلاقة بين البشر والآلات ستتغير بشكل جذري؛ حيث إن 47 % من المهام تُنجز حاليًا بواسطة البشر فقط، و30 % بالتعاون مع الآلات وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تتساوى هذه النسب تقريبًا؛ لذا يوصي التقرير بتطوير تقنيات تكمل العمل البشري بدلاً من استبداله، لتعزيز التعاون بين البشر والآلات بدلاً من الاعتماد الكامل على الأتمتة.

---

(1) انظر د. عبدالله الردادي، الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، مقال منشور على موقع الشرق الأوسط الثلاثاء 4يوليو2023-12/16/ 1444.

(2) انظر: حجم سوق الذكاء الاصطناعي بحلول 2030 مقال منشور على العربية نت الثلاثاء 1445/1/14هـ، https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/artificial-intelligence-ai-market

(3) انظر: مقال شعبان إبراهيم ص2190-2193

ونشاط القطاع القانوني ليس بمنأى عن هذ التحول ومعايشته فقد أثبتت الدراسات أن:

– ٧٦ % من المستشارين القانونيين في الشركات يستخدمون الذكاء الاصطناعي التوليدي أسبوعياً.

– ٦٥ % من المتخصصين القانونيين يتوقعون زيادة الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي خلال الثلاث السنوات المقبلة.

– ٦٠ % من المتخصصين القانونيين يتوقعون أن تقلل كفاءة الذكاء الاصطناعي من الاعتماد على ساعات العمل القابلة للفوترة.

– ٧٢ % من المتخصصين القانونيين يعتبرون الخبرة التقنية معياراً أساسياً عند تعيين الكفاءات القانونية الجديدة[1].

ثانياً: سياسات الحكومات والشركات لمواجهة البطالة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

تسعى الدول جاهدة لمواجهة البطالة الناشئة عن تطور الذكاء الاصطناعي من خلال برامج نوعية ومشاريع شاملة وأهداف استراتيجية تلبي حاجة الجمهور وتغطي كافة شرائح مجتمع العاملين في كافة المهن من أجل تخفيف الآثار السلبية وتحويل التحدي إلى فرصة.

– سياسة الحكومات:

١–الاستثمار في التعليم والتدريب، وإعادة تأهيل العاملين في شتى المجالات؛ من خلال إقامة برامج تدريبية تأهيلية مجانية للعاملين في قطاعات مهددة بالانحسار والانقراض، مشروع " skills Future" في سنغافورة[2].

٢– عقد شراكات مع الهيئات التعليمية والجامعات لتصميم مناهج تعليمية تواكب التطور التقني وتلبي حاجة سوق العمل (الأمن السيبراني– البينات الضخمة)

٣– تحسين بيئة سوق العمل من خلال دعم مشاريع صديقة للبيئة كالطاقة المتجددة وإعادة التدوير والتي تخلق فرصاً متعددة ومتجددة للعنصر البشري[3].

---

[1] انظر: تقرير استطلاعي عن المحامين المستعدين للمستقبل 2024م بعنوان الابتكار القانوني اغتنام المستقبل أم تخلف عن الركب.

[2] انظر: (https://www.skillsfuture.gov.sg/)

[3] انظر: مقال شعبان إبراهيم ص2213

٤- استشراف المستقبل وبناء خارطة طريق تتواكب مع مستجدات الذكاء الاصطناعي وتداعياته[1].

٥- اتخاذ التدابير الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة من خلال بعض الممارسات[2] ففي فنلندا خاضت تجربة وضع نظام دخل ثابت لجميع المواطنين بمسمى "الدخل الأساسي الشامل (ubi) عام (٢٠١٧-٢٠١٨) الصادر من (معهد الضمان الاجتماعي الفنلندي)[3]، فرض ضريبة على الشركات التي حولت الوظائف عبر الآلات لتمويل برامج التأهيل كما طرحه بيل غيتس.

٦- تقديم حلول تنظيمية مرنة من خلال تقليل ساعات العمل أو تحويل العمل عن بعد، مع الحفاظ على المكتسبات وتحقيق مبدأ المساواة.

- سياسة الشركات:

١- التحول المرن: من خلال تدريب وتأهيل العاملين وتحويلهم للوظائف التقنية بدلاً من فصلهم أو البحث عن غيرهم، ومن جانب آخر تصنيف الوظائف من جديد وتحويرها بدلاً من إلغاءها.

٢- تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال عدم فصل العاملين في المنشأة دون إشراف بشري؛ كما تبنته شركة "Microsoft" في تعاملها مع منسوبيها[4].

٣- عقد شراكة مع الحكومات والدول لتدريب الشباب في الدول الأفريقية وتصديرهم لسوق العمل؛ كما تبنته شركة "GOOgle"[5]

---

[1] انظر: مقال مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل ص 14

[2] انظر: مقال شعبان إبراهيم ص2205

[3] يرجع: https://www.kela.fi/web/en/news-archive/-/asset_publisher/lN08GY2nIrZo/content/results-of-the-basic-income-experiment

[4] انظر: برنارد نار مات وارد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كيف استخدمت خمسون شركة ناجحة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لحل المشكلات، الطبعة الأولى 2022 نشر وتوزيع العبيكان، ص 97.

[5] انظر: برنارد نار مات وارد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كيف استخدمت خمسون شركة ناجحة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لحل المشكلات، الطبعة الأولى 2022، نشر وتوزيع العبيكان، ص 143.

وقد وضعت منظمة الصحة العالمية ستة مبادئ توجيهية لضمان عمل الذكاء الاصطناعي من أجل المصلحة العامة في جميع البلدان:

١- حماية استقلال الإنسان.

٢- تعزيز رفاهية الإنسان وسلامته والمصلحة العامة.

٣- ضمان الشفافية وقابلية الشرح والوضوح.

٤- تعزيز المسؤولية والمساءلة.

٥- ضمان الشمولية والإنصاف.

٦- تعزيز الذكاء الاصطناعي المستجيب والمستدام[1].

ثالثاً: استراتيجيات تحسين سوق عمل المحاماة:

المتأمل والقارئ لمستقبل للذكاء الاصطناعي و مدى تأثيره على سوق العمل، و الى أي مدى يمكن أن يزاحمه الذكاء الاصطناعي في الوظائف و المهن التي يستوعبها سوق العمل حاليًا، يرجح من الوظائف المهنية التقليدية النمطية والتي لا تحتاج لمزيد من الخبرة التقنية سيقل الطلب عليها بل ستدفن، وتصبح أثرًا بعد عين، وستنهض على ركامها وظائف مهنية عالية تنطلق من فهم التقنية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوظيفيه في كافة المهن والتخصصات سائر القطاعات، و التالي ستتقادم نصف المهارات الموجودة عند الناس و تصبح قديمة خلال زمن قصير.

ويرى الباحث أن صناعة التحول متوقفة على إرادة الشركات وإيمانها بالتغيير والتدريب ومسايرة المتغيرات العالمية والتطورات التقنية؛ ويتم تفعيل هذا الأمر من خلال:

١- التعليم المبكر وتطعيم المقررات الدراسية بذلك، والتدرج في بناء المفاهيم والمصطلحات وصولاً إلى مرحلة التطبيق العلمي؛ لأن التحدي الأكبر في عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبا ت سوق العمل[2].

٢- استقطاب العقول المتخصصة والاستفادة من خبراتهم واختيار العاملين المتميزين وربطهم بالمتخصصين، ومحاولة تقييمهم وتحديد مستوى أداءهم من قبل الخبراء المستقطبين[3].

---

[1] انظر: خالد العوام، الذكاء الاصطناعي مستقبل تصنعه الآلة، الطبعة الأولى 2023، ص 67-68

[2] انظر: مقال شعبان إبراهيم، ص 2193

[3] مرجع سابق.

٣- التدريب والتأهيل للعاملين الحاليين وتهيئتهم للمرحلة القادمة وقياس مدى تقبلهم لعملية التحول وقدرتهم على التحول والتغيير، ومن ثم فلترتهم وإعادة تكوين فرق العمل وفق ما يحقق رؤى المنشأة ويلبي حاجة سوق العمل، وبالمثال يتضح المقال؛ فعندما تصطدم سيارة ذاتية القيادة بغيرها من المسؤول؟ صاحب السيارة؟ المصنع؟ مصمم البرمجيات؟ هذه صورة من صور القضايا المعقدة التي ستتفاقم وتزداد بسبب التكنولوجيا غير المسبوقة، وهذه همسة في أذن المحامين الراسخين بأن السوق بحاجة للمحامين ممن لديهم المُكنة والقدرة على فهم مجتمع سريع التطور، يقول ريتشاردسون: "ما يقلقني هو أنه لن يكون لدينا محامون يفهمون الخوارزميات والذكاء الاصطناعي جيداً بما يكفي لمعرفة الأسئلة التي يجب طرحها، ولا قضاة يشعرون بالراحة الكافية مع هذه التقنيات الجديدة للحكم في القضايا التي تشملهم" في ضوء هذه المخاوف الصحيحة، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن كليات الحقوق لدينا يجب أن تكون على مستوى التحدي وأن تعد وتهيء محامي الغد لاستخدام التكنولوجيا الجديدة ومواكبة التطور التقني بما يحقق الاكتفاء والانتفاع من دمج التخصصين.

وعند دراسة مهنة المحاماة ومدى تأثرها بالذكاء الاصطناعي نستكشف أن المختصين صنفوا المهن المتأثرة بمهنة المحاماة إلى صنفين:

- صنف يعد الذكاء الاصطناعي بديلاً لهذه المهن فسيارات ذاتية القيادة ستكون بديلاً عن سائقي سيارات الأجرة وتقديم خدمة التوصيل.

- وصنف يعد الذكاء الاصطناعي تكميلياً لهذه المهن كتطبيق (watson) وهو نوع من منتجات الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات السريرية، ومهنة المحاماة من هذا الصنف فهو لا يحل محل المحامي بالكامل، لكنه يعزز كفاءته ويقلل من الوقت المبذول في المهام المتكررة وتمكن المحامي من التركيز على المهارات الأعلى، مثل الترافع، التفاوض والإقناع[1]. وبالتالي ما زال أمام المحامين فرصة للنهوض والرقي بهذه المهنة نحو الأفضل ومسايرة الركب التقني في تطوير وتطويع مهنة المحاماة وأتمتة إجراءاتها بما يحقق النفع العام ويجعلها في مصاف المهن المتقدمة والمتطورة.

[1] انظر: مقال شعبان إبراهيم، ص 2188.

الخاتمة

أهم النتائج:

1- – التحدي الأكبر في مهنة المحاماة في الوقت الحالي الحفاظ على القيم الإنسانية للمهنة (التعاطف– الاقناع– التفكير)

2- – الذكاء الاصطناعي لا يلغي الوظائف القانونية لكنه يعيد تشكيلها حتى تُكرّس الجهود على العقل البشري واتخاذ القرارات المعقدة.

3- – الذكاء الاصطناعي يواجه تحدياً يتمثل في سوء إدارة؛ والتحدي الأكبر أن تكون منافعه عامة وليست حكراً على النخبة.

4- الذكاء الاصطناعي هو العلم الذي يسعى لتحويل الأجهزة من فكر جامد إلى عقل بشري متيقظ.

5- يتمتع الذكاء الاصطناعي بكفاءة عالية في إدارة البيانات.

6- يتمتع الذكاء الصناعي باستقلالية تامة لاتخاذ القرار ونظرة موضوعية مجردة.

7- الصدارة للوظائف القانونية التي تحتاج إلى قيمة مضافة أعلى لتحليل الاستشارات المعقدة.

8- الذكاء الاصطناعي سيعزز كفاءة العمل القانوني، ويتيح فرص جديدة وأفقا واسعة لمن يتكيفون مع التكنولوجيا ويوظفونها لتطوير مهاراتهم.

9- التغذية المضللة للذكاء الصناعي تؤدي إلى مغالطات قانونية وتكييف خاطئ وإهمال النصوص وتعد على الحقوق وخرق للخصوصية.

10- المحامي البارع الذي يوازن بين المهارات الإنسانية كالتعاطف والإقناع والإبداع والاستعانة بالذكاء الاصطناعي والاستئناس به.

11- أتمتة العمليات القانونية تعني استخدام التكنولوجيا لأتمتة المهام الروتينية في المجال القانوني.

أهم التوصيات:

– وضع تشريعات منظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، ومواكبتها لكافة مستجدات الذكاء الاصطناعي؛ بحيث تتم المعالجة وتطوير التشريعات من قبل القانونيين وفق المتغيرات للبيانات والذكاء الاصطناعي التوليدي.

– إنشاء لجان وطنية للأمن السيبراني المرتبط بالذكاء الاصطناعي.

– تطوير المناهج التعليمية وتطويعها لتشمل مهارات وأساسيات الذكاء الاصطناعي، وتطعيم مقررات كليات الشريعة والقانون وكليات الحقوق بمهارات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات المهنة والعدالة الاجتماعية؛ لإعداد جيل يوازن بين الربح والعدالة.

– تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تهديدات الذكاء الاصطناعي العابر للحدود.

– التركيز على الوظائف التي تتطلب فهماً للذكاء الاصطناعي والقانون معاً، كخبير حوكمة الذكاء الاصطناعي ومحامي حماية البيانات.

– السعي إلى أتمتة الإجراءات والخدمات المقدمة للعملاء، والتحفيز على التنافسية الشريفة.

– صياغة ميثاق أخلاقي عالمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القانون.

– الذكاء الاصطناعي قادر على خلق فرص وظيفية متعددة لكنه مشروط بوجود إرادة سياسية واستثمارات ذكية من رأس المال البشري.

فهرس المراجع

1. الأتمتة الذكية والقرارات الإدارية، سلوى حسين حسن رزق، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ومقدم في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناع وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق – جامعة المنصورة 23–24مايو 2021م https://search.app/qAqThGPT76Cipcyq6

2. أساسيات الذكاء الاصطناعي، كيفن واريك.

3. بحث أثر استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، د. شعبان إبراهيم، المجلة القانونية مجلة متخصصة في البحوث والدراسات القانونية.

4. تجربة فنلندا في الدَّخل الأساسي الشامل (UBI): التقرير الرسمي لِنتائج التَّجربة مِن قِبَل "Kela" (معهد الضمان الاجتماعي الفنلندي).

https://www.kela.fi/news-archive/-/asset_publisher/lN08GY2nIrZo/content/results-of-the-basic-income-experiment

5. تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كيف استخدمت خمسون شركة ناجحة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لحل المشكلات، برنارد نار مات وارد، الطبعة الأولى 2022 نشر وتوزيع العبيكان.

6. تقرير استطلاعي عن المحامين المستعدين للمستقبل 2024م بعنوان الابتكار القانوني

اغتنابم المستقبل أم تخلف عن الركب.
7. التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، محسن محمد الخباني، الطبعة الأولى 2023 دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية النشر التوزيع الإمارات، دبي.
8. حجم سوق الذكاء الاصطناعي بحلول 2030 مقال منشور على العربية نت الثلاثاء 1445/1/14هـــــــــــــــــــ، https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/artificial-intelligence-ai-market
9. الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، د. عبد اللّٰه موسى، د. أحمد حبيب بلال..
10. الذكاء الاصطناعي ما يحتاج الجميع إلى معرفته، جيري كابلان، الطبعة الثانية 2023 جمهورية مصر العربية.
11. الذكاء الاصطناعي مستقبل تصنعه الآلة، خالد العوام، الطبعة الأولى 2023م.
12. الذكاء الاصطناعي والأتمتة والسعي وراء استعادة ما يميزنا نحن البشر، توماس تشاورو بروميتش، الطبعة الأولى 2024م، مكتبة جرير.
13. الذكاء الاصطناعي والأخلاق"* – مركز الملك عبد الله العالمي لأبحاث الذكاء الاصطناعي (KAI): دراسات عربية عن تأثير التكنولوجيا على المجتمع. (https://www.kai.org.sa /)
14. الذكاء الاصطناعي والروبتات وكيف ستغير كل شيء، مارتن فورد، ترجمة ربيع هندي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2022-1443- الشارقة – الامارات العربية المتحدة.
15. الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل. د. محمد علي الشرقاوي، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث. القاهرة، 1996م.
16. الذكاء الاصطناعي ومعدلات البطالة، د. عبدالله الردادي، مقال منشور على موقع الشرق الأوسط الثلاثاء 4يوليو 2023-12/16/ 1444هـ.
17. الذكاء الاصطناعي. واقعه ومستقبله. د. ألان بونيه. ترجمة: علي صبري فرغلي. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. العدد 172. أبريل 1993م.
18. الكافي من الذكاء الاصطناعي، د حسين طياوي بحبوح. د. هيثم صديق الحسن، ط1، مكتبة الرشد، الرياض. 1428 هـ.
19. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محد مكرم بن منور، دار صادر، بيروت.

20. المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي، عبد الله سعيد عبد الله الوالي، الطبعة الأولى 2021م، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دار النهضة العلمية للنشر التوزيع، الإمارات.

21. مَشروع "SkillsFuture" في سِنغافورة: الموقع الرسمي لِلمَشروع مع تفاصيل البَرامج التَدريبية. (https://www.skillsfuture.gov.sg/)

22. مقال تأثير الذكاء الاصطناعي على المحاماة والقضاء على موقع الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم في 2021/08/10م https://iamaeg.net/ar/publications/articles/the-impact-of-artificial-intelligence-on-the-legal-profession-and-the-judiciary

23. مقال مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل، أوسوندي أ. أوسوبا، ويليام ويلسر الرابع

24. مقالة أتمتة إدارة القضايا القانونية: لماذا يعد استثماراً ذكياً على موقع فكرة برمجية لتقنية المعلومات في 31يناير2025م.

25. مقالة أتمتة قانونية احترافية لتحسين كفاءة المكاتب القانونية على موقع مستند "التقنية الرقمية لإدارة أعمال المحاماة" في يوليو 2024م.

26. مقدمة في الذكاء الاصطناعي. د. ثائر عم. محمود. د. صادق فليح عطيات. ط1. مكتبة المجتمع العربي، عمان، 1426هـ.

27. مقدمة في الذكاء الاصطناعي. زياد عبد الكريم القاضي. ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان. الأردن. 2010م.

28. موقع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي https://www.google.com.sa/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://sdaia.gov.sa/&ved=2ahUKEwjGu9ba0siMAxUNgf0HHTu2EYYQAnRHXh7GyTAICXmn6h6-FnoECA4QAQ&usg=AOvVaw3d

29. موقع وزارة العدل https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx

30. نظام الجرائم المعلوماتية الصادر مرسوم ملكي رقم م/17 بتاريخ 8/3/ 142هـ، قرار مجلس الوزراء رقم 79 بتاريخ 1428/3/7هـ

31. نظام حماية البيانات الشخصية الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (98) وتاريخ 1443/2/7هـ.

32. نظام الإثبات الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/43) وتاريخ 1443/5/26هـ، قرار مجلس الوزراء رقم (283) وتاريخ 1443/5/24هـ.